الاستحسان اللغويّ في كتاب الدرّ المصون للسمين الحلبيّ (ت 756هـ)

بشير محمود فتاح*

تأريخ التقديم: 2019/4/16 تأريخ القبول: 2019/6/10

المستخلص :

جرت عادة جمهور اللغويين القدماء على دراسة اللغة العربية دراسة معيارية، وكان غرضهم في ذلك الوصول إلى درجة الصواب في الاستعمال اللغوي، بناء على مجموعة من القواعد التي استنبطوها من سبر المادة اللغوية المجموعة من ألسنة العرب وتحليلها ، وكان موقفهم من الاستعمالات المختلفة للغة العربية مبنياً على موافقة أو مخالفة هذه القواعد المستنبطة ؛ فما وافقها حكموا عليه بأنه صواب، وما خالفها حكموا عليه بأنه خطأ[1].

وهذا الغرض – الحكم على الاستعمال اللغوي – كان هو الغرض الأهم الذي حدا بالرعيل الأول من اللغويين إلى تتبع كلام العرب ، واستنباط القواعد التي يسيرون عليها، ومن يتأمل المصنّفات التي أرخت لحركة نشأة النحو العربي والتأليف فيه يجد ذلك بيّناً؛ فقد روت هذه الكتب العديد من الأخبار والمواقف التي كان اختلاط الخطأ بالصواب في الاستعمال اللغوي فيها دافعاً لواضعي العلوم العربية على وضعها[2].

الكلمات المفتاحية : خصائص؛ تحديد؛ علمية

المقدّمة

* مدرس / مديرية تربية نينوى/ وزارة التربية .

(1) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية : د. تمام حسان، عالم الكتب – مصر، ط4، 2000م: (ص26).

(2) ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : الشيخ محمد الطنطاوي، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط1، 1426هـ – 2005م : (ص16).

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد النبيّ العربيّ الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه الهداة المهديين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد :

من أجل هذا السبب فقد شاعت فكرة (أحكام التقويم) في التراث اللغوي؛ فلا نكاد نجد كتاباً لا يحكم على استعمال لغوي ما أو على رأي اجتهادي ما بالتصويب أو التخطئة، بموافقة القواعد اللغوية أو بمخالفتها، سواء بالألفاظ الصريحة مثل (الصحيح) أو (اللحن)، أو بغير ذلك من الألفاظ المقاربة لها، والتي تختلف فيما بينها في الدلالة على المعنى المراد من الحكم التقويمي.

والتزاماً بهذا المنهج الذي سار عليه أئمة اللغويين في التراث العربي يأتي هذا البحث لدراسة الاستحسان اللغوي في تفسير **(الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون)** ؛ للإمام أبي العباس شهاب الدين المعروف بـ(السمين الحلبي) ببيان نماذج من الآراء النحويّة والصرفيّة التي حكم عليها الإمام السمين الحلبي بالحُسن ، وتحليل مسائل كانت محلاً لهذا الحكم .

مشكلة الدراسة:

تتناول هذه الدراسة الاستحسان اللغوي في تفسير «**الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**»؛ للإمام أبي العباس شهاب الدين المعروف بـ(السمين الحلبي) بتحليل بعض الاستعمالات أو الآراء النحوية والصرفية التي حكم عليها بالحُسن.

أسباب اختيار الموضوع:

يمكن تلخيص أهم الأسباب التي حدت بالباحث إلى اختيار هذا الموضوع في :

1) الرغبة في خدمة كتاب الله تعالى من خلال القيام ببحث في أحد أهم تفاسيره وأشهرها المسمى بـ**(الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون)**.
2) الرغبة في السير على خطى أئمة اللغويين من خلال المنهج الذي ساروا عليه في تراثهم اللغوي .
3) ثراء تفسير (الدرّ المصون) بالمسائل والآراء اللغويّة التي حكم عليها السمين الحلبي بالحُسن.

4) قلّة الدراسات التي تناولت الاستحسان في الحكم على الاستعمالات أو الآراء اللغويّة تناولاً موسعاً يكون أقرب إلى الحصر فيها.

أسئلة الدراسة:

1) ما المقصود بالاستحسان؟
2) ما أبرز المسائل النحويّة والصرفيّة التي استحسنها السمين الحلبيّ في تفسيره ؟
3) ما مدى موافقة السمين الحلبيّ للصواب في هذا الاستحسان ؟

أهداف الدراسة:

1) تعريف الاستحسان اللغويّ .
2) بيان أبرز المسائل النحويّة والصرفيّة التي استحسنها السمين الحلبيّ في تفسيره.
3) بحث بعض المسائل والآراء النحويّة والصرفيّة التي أصدر السمين الحلبيّ حكماً باستحسانها ؛ لبيان مدى موافقته للصواب فيها.

منهج البحث:

يعتمد الباحث على المنهج الوصفيّ التحليليّ؛ حيث يقوم على أساس تحديد خصائص الظاهرة، ووصف طبيعتها، ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها، وما إلى ذلك من جوانب تدور حول سبر أغوار مشكلة أو ظاهرة معينة، والتعرف على حقيقتها في أرض الواقع، ويرى بعض الباحثين أن المنهج الوصفيّ يشمل المناهج الأخرى كافة، باستثناء المنهجين التاريخي والتجريبي؛ حيث إن عملية الوصف والتحليل للظواهر تكاد تكون مسألة مشتركة وموجودة في جميع أنواع البحوث العلمية ، ويعتمد المنهج الوصفي على تفسير الوضع القائم؛ أي: ما هو كائن ، وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات ، كما يتعدى المنهج الوصفي مجرد جمع بيانات وصفية حول الظاهرة، إلى التحليل والربط والتفسير لهذه البيانات وتصنيفها وقياسها واستخلاص النتائج منها[1].

(1) ينظر: تطور الفكر التربوي : سعد مرسي أحمد ، عالم الكتب – القاهرة ، ط 10 ، 1986م : (ص96) .

خطة البحث:

لقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تشتمل على مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة:

- **المقدمة:** فيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره ومنهج البحث فيه.
- **التمهيد:** فيه مطلبان:
  1) **المطلب الأول:** تعريف الاستحسان اللغويّ .
  2) **المطلب الثاني:** التعريف بالسمين الحلبيّ وكتابه الدرّ المصون.
- **المبحث الأول: المسائل الصرفيّة التي حكم عليها السمين الحلبيّ بالحسن، وفيه مسألتانِ .**
- **المبحث الثاني: المسائل النحويّة التي حكم عليها السمين الحلبيّ بالحسن ، وفيه مسألتانِ .**
- **الخاتمة :** وفيها أهمّ النتائج والتوصيات التي خرجت بها الدراسة.

التمهيد

وفيه مطلبانِ

المطلب الأول

تعريف الاستحسان اللغويّ

الحَسَنُ في اللغة : نقيضُ القبيح ، وقد حسُنَ الرجُلُ يحسُن حُسْناً فهو حسَنٌ ، والمرأة حسناءُ وحُسَّانَةُ، وجمع الحُسْن مَحاسِنُ على غير قياس ، كأنه جمع محسن ، والمحاسن من الإنسان وغيره : ضد المساوئ[1].

الحسن في الاصطلاح :

(1) ينظر: الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) : الجوهري (ت 393هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت ، ط 4، 1407هـ – 1987م : 5 / 2099 ، مقاييس اللغة : ابن فارس (ت 395هـ) ، تحقيق: عبد السلام هارون ، دار الفكر – بيروت، 1399هـ – 1979م : 2 / 58 .

ذكر الأستاذ الدكتور محمود سليمان ياقوت أنّ (الحسن اللغويّ) هو ما يتمّ فيه مراعاة قوانين اللغة العربية وأصولها من حيث الأصوات والتراكيب والدلالة ، ويتفرّع من مادة الحسن اللغوية مصطلح آخر شهير عند علماء الأصول، وهو مصطلح الاستحسان، وهو عند الأصوليين: عدول المجتهد عن مقتضى قياس جليّ إلى مقتضى قياس خفيّ ، أو عن حكم كليّ إلى حكم استثنائيّ ؛ لدليل انقدحَ في عقله رجَّح لديه هذا العدول[1]، وهو أحد أدلة النحو غير الغالبة[2]، حيث إن دلالته ضعيفة غير مستحكمة إلا أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرف[3].

ومن هذين التعريفين يمكن صياغة تعريف للحسن بأنه : ما كان موافقاً لقوانين اللغة العربية وأصولها من حيث الأصوات والتراكيب والدلالة غير أنه ليس أصلاً في بابه ، بل هو جارٍ على مقتضى قياس خفيّ أو حكم استثنائيّ .

ولعلّ هذا ما يُستشف من قول السمين الحلبيّ: "إرسالُك وأنت خاتمُ الأنبياءِ، وآخرُ الرسلِ، والمبعوثُ في نَسْمِ الساعةِ، ذِكْرٌ مِنْ ذِكْراها وعلامةٌ مِنْ علاماتِها، فكَفاهم بذلك دليلاً على دُنُوِّها ومشارَفَتِها والاستعدادِ لها، ولا معنى لسؤالِهم عنها ، قاله الزمخشري ، وهو كلامٌ حسنٌ لولا أنه يُخالِفُ الظاهرَ ومُفَكِّكٌ لنَظْمِ الكلامِ"[4].

هذا وقد يعبّر السمين الحلبي عنه بلفظ التفضيل (الأحسن) ، وهو يعني به ما كان أقرب إلى مقتضى قياس جليّ أو إلى حكم كليّ ، كما يتبين هذا من قوله في تفسير الآية : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [سورة البقرة ، الآية: 2]: "والأحسنُ من هذه

(1) ينظر: شرح مختصر الروضة : نجم الدين الطوفي (ت 716هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1 ، 1407هـ – 1987م : 3 / 190 .

(2) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو : جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) ، تحقيق : عبد الحكيم عطية، دار البيروتي– دمشق ، ط2 ، 1427هـ – 2006م : (ص22).

(3) ينظر: الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، ط4 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1990م : 1 / 143 .

(4) الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون : السمين الحلبي، تحقيق : د. أحمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق: 10 / 683 ، وينظر : الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : أبو القاسم الزمخشري (ت 538 هـ) ، تحقيق : عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت : 4 / 700 .

الوجوه المتقدمة كلّها أن تكونَ كلُّ جملةٍ مستقلةً بنفسها، ف «ألم» جملةٌ إنْ قيلَ إنها خبرُ مبتدأ مضمرٍ، و«ذلك الكتاب» جملةٌ، و«لا ريبَ» جملةٌ، و«فيه هدى» جملةٌ، وإنما تُرِكَ العاطفُ لشدةِ الوَصْلِ ؛ لأنَّ كلَّ جملةٍ متعلقةٌ بما قبلها آخذةٌ بعُنُقِها تعلُّقاً لا يجوزُ معه الفصلُ بالعطفِ"[1].

والمتأمل في كتاب (الدرّ المصون) يستنبط أنّ السمين الحلبيّ يفرّق بينَ مصطلحينِ: الحسن والأحسن من جهة ، ووصف التركيب اللغويّ أو الرأي بهما من جهة أخرى ، فأما الحسن عنده فيمكن تعريفه بأنه : ما كان أوفق لقواعد اللغة العربية من غيره ، وأحسن معنى منه ، وأما وصفه للتركيب به فكقوله : "وإذا أُضيفت إلى نكرةٍ أو معرفةٍ بلامِ الجنسِ حَسُنَ أن تَلِي العواملَ اللفظيةَ، وإذا أُضيفت إلى نكرةٍ تعيّنَ اعتبارُ تلك النكرة فيما لها من ضميرٍ وغيره"[2].

وأما وصفه للرأي به فكقوله : "وقَدَّره الزمخشري : وأنتم تَعْلَمُون في حالِ عِلْمِكُم أنَّكم لابسونَ كاتمون ؛ فَجَعَل المفعولَ اللَّبْسَ والكتمَ المفهومَيْنِ من الفعلَيْن السابقَيْن ، وهذا حَسَنٌ جدًّا"[3].

وأما الأحسن عنده فهو ما كان أرجح وأثقل في هذا الميزان السابق ، سواء أكان موصوفاً به التركيب أم الرأي كقوله: "إتباع حركة البناء لحركة الإعراب أحسنُ من العكس"[4].

وقد وصف السمين الحلبي بعض القراءات القرآنية التي حكم عليها بالحسن أيضاً مثل قوله في تفسير قول الله تعالى:﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى﴾ [سورة النجم، الآية: (23)] "قوله: (إن يَتَّبِعُونَ) العامَّةُ على الغَيْبة التفاتاً من خطابهم إلى

(1) الدر المصون : 1 / 89 .
(2) المصدر نفسه : 1 / 180 .
(3) المصدر نفسه : 1 / 325 ، وينظر : الكشاف : 1 / 161 .
(4) الدر المصون : 1 / 42 .

الغيبة عنهم تحقيراً لهم، وقرأ عبد الله وابن عباس وطلحة وعيسى بن عمر وابن وثاب بالخطاب، وهو حسنٌ موافِقٌ" [1].

وقوله في تفسير قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعْدَ اللهِ حَقًّا إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ ﴾ [سورة يونس، الآية: (4)] : "وأجاز الفراءُ رفع «وعد» يجعله خبرًا لـ«مرجعكم»، وأجاز رفعَ «وعد» و «حق» على الابتداء والخبر، **وهو حسنٌ، ولم يقرأ به أحد**" [2]؛ وذلك لأن قوله تعالى: (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ) فيه معنى (الوعد)، ومعناه: يعدكم الله أن يحييكم بعد مماتكم وعداً حقًّا، فلذلك كان نصب (وعد الله حقًّا) على التوكيد أولى وأقرب للمعنى[3]. أي أحسن في التوجيه .

المطلب الثاني: التعريف بالسمين الحلبي وكتابه الدرّ المصون

هو أحمد بن يوسف بن محمد – وقيل عبد الدائم– بن مسعود بن إبراهيم الحلبي[4] المعروف بالسمين – وعند بعضهم ابن السمين– أبو العباس شهاب الدين النحويّ المقرئ

(1) المصدر نفسه : 10 / 97 ، وينظر : البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل ، دار الفكر – بيروت ، 1420هـ : 8 / 162 .

(2) الدر المصون : 6 / 150 ، وينظر : معاني القرآن : الفراء (ت 207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار ، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط1 : 2 / 129 .

(3) ينظر: جامع البيان عن وجوه تأويل آي القرآن : أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت 310هـ) ، تحقيق: محمود محمد شاكر، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 1420هـ– 2000م : 15 /20 .

(4) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة : ابن حجر العسقلاني (ت852هـ) , مجلس دائرة المعارف العثمانية – ، حيدر آباد– الهند ، ط2 ، 1392هـ – 1972م : 1/ 402 .

المفسّر الفقيه الشافعي[1], ويذكر أصحاب كتب التراجم أنه لُقب بـ(السمين) في حلب قبل ارتحاله منها إلى مصر وإقامته فيها[2].

ولم تذكر كتب التراجم والمصادر التي ترجمت للسمين الحلبيّ زمن ولادته , وقد اتفقَ المؤرخون أنه ولد بمدينة حلب ونسب إليها في أكثر المراجع[3].

وارتحل السمين الحلبيّ إلى مصر, وعاش بها حينا من الدهر وأخذ فيها النحو, كما كان عالماً بالقراءات, والحديث والفقه, علاوة على علمه بالتفسير, كما يذكر المؤرخون أن السمين الحلبي قد ولي تدريس القراءات والنحو بجامع ابن طولون كما ولي نظر الأوقاف بالقاهرة, ونابَ عن بعض القضاة فيها[4]. والسمين الحلبيّ من فقهاء المذهب الشافعيّ , حيث إنه استلمَ التدريس في مسجد الشافعي[5], بعد أن تلقى العلم عن أكابر علماء العصر وشيوخه .

وتتلمذ – رحمه الله تعالى– على يد علماء عصره , ففاق أقرانه , وتميز في علم النحو الذي أخذه عن أبي حيان الأندلسيّ ، كما تتلمذ على يدي التقي الصائغ , وأخذ عنه علم القراءات القرآنية ومهر فيها , كما تتلمذ على يدي يونس الدبوسي وأخذ عنه الحديث الشريف[6], وقد تعلّم الحروف في الإسكندرية على يدي أحمد بن محمد بن إبراهيم العشاب[7].

---

(1) ينظر: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة : ابن تغري بردي (ت874هـ) ، دار الكتب المصرية : 10/ 321 ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : جلال الدين السيوطي (ت911هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم: 1/ 303.

(2) ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب : ابن العماد الحنبلي (ت1089هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير – دمشق، ط1، 1406هـ – 1986م : 6/ 178.

(3) ينظر: الدرر الكامنة : 1/ 403 ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : 1/ 303.

(4) ينظر: الدرر الكامنة :1/ 402 .

(5) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : 1/ 303 .

(6) ينظر: الدرر الكامنة : 1/ 402 .

(7) ينظر: غاية النهاية في طبقات القرّاء : ابن الجزري (ت 833هـ)، تحقيق: ج. برجستراسر، مكتبة ابن تيمية – مصر : 1/ 152 .

وللسمين الحلبيّ عدد من المؤلفات التي تكشف عن ثقافته الواسعة, من أهمها على الإطلاق تفسيره للقرآن الكريم المسمى بـ(الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون) .

ومن مؤلفاته أيضاً (شرح تسهيل الفوائد لابن مالك) , و(شرح الشاطبية), و(القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز), و(عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ)[1] .

وتوفي الإمام السمين الحلبي– رحمه الله تعالى– بمصر في جمادى الآخرة, وقيل في شعبان من سنة ست وخمسين وسبعمائة للهجرة[2].

كتاب الدرّ المصون :

يعدّ كتاب (الدر المصون في علوم الكتاب المكنون) من بين مجموعة الكتب والمصنّفات التي وضعت في إعراب القرآن الكريم , واعتمد فيه السمين الحلبيّ على ما وصل إليه من مسائل لغوية متعلّقة بإعراب القرآن الكريم من شيخه وأستاذه أبي حيان الأندلسي, مع الأخذ بعين الاعتبار أن السمين الحلبي قد صنف هذا المصنف في إعراب القرآن وتفسيره إبان حياة أبي حيان , وكانت لهما مناقشات كثيرة ضمن هذا الكتاب[3].

ولا بدّ للعاقل الأريب والفطن اللبيب أن يطلع من علوم القرآن الكريم على أهمها وهي بعد تجويد ألفاظه بالتلاوة خمسة علوم : علم الإعراب , وعلم التصريف , وعلم اللغة , وعلم المعاني, وعلم البيان[4].

وانطلاقاً من كون هذا الكتاب آخذاً للمكان الأرحب بين كتب أعاريب القرآن , واستناداً إلى أنه كتاب يتناول الحديث عن إعراب القرآن الكريم , ويتضمن تفسيراً لآياته ؛ فإنه يستحق من الباحثين والدارسين اهتماماً كبيراً في الوصول إلى أعماقه , وفهم الفكر النحويّ المتميز لمؤلّفه السمين الحلبيّ ؛ ولذا جاءت هذه الدراسة لتتناول هذا الكتاب بالبحث والدراسة فيه من هذا المنطلق.

المبحث الأول

---

(1) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : حاجي خليفة (ت 1067هـ)، مكتبة المثنى – بغداد، 1941م : 1/ 122 .

(2) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : 1/ 303.

(3) ينظر: كشف الظنون : 1 / 81 ، 82 .

(4) ينظر : الدرّ المصون: 1/ 3 .

المسائل الصرفيّة

وفيه مسألتانِ:

المسألة الأولى: الألف (همزة التعويض) في كلمة (اسم)

قال السمين الحلبيّ في مسألة حذف الألف التي في أول كلمة (اسم) من البسملة: "قيل : لا حذفَ أصلًا ؛ وذلك لأن الأصل: (سِمٌ) أو (سُم) بكسر السين أو ضمها ، فلمَّا دخلتِ الباءُ سَكَنَتِ العينُ تخفيفًا ؛ لأنه وقع بعد الكسرة كسرةٌ أو ضمةٌ ، **وهذا حكاه النحَّاس وهو حسن**"[1].

وقد اختلفَ العلماءُ في وزن كلمة (اسم) وفي ألفها على ثلاثة وجوه :

الأول : أن وزنها (اعل) ، والألف فيها تعويض عن فاء الكلمة المحذوفة ، وهي الواو ؛ لأن (اسم) أصلها (وِسْم) ؛ حيث إنه مشتق من (وسم) ، وقال بعضهم : إن الألف وصلة للسين الساكنة ، وهذا مذهب الكوفيين .

الثاني : أن وزنها (افع) ، والألف فيها تعويض عن لام الكلمة المحذوفة ، وهي الواو ؛ لأن (اسم) أصلها (سِمْو) ؛ حيث إنه مشتق من السمو ، وهو مذهب البصريين[2].

الثالث : أن وزنها (فِع) ؛ وذلك موافق لكلام البصريين في أصل الاشتقاق من (سمو)، ومخالف لهم في تعويض الألف في أولها عن الواو المحذوفة[3] ، وهذا القول هو ما استحسنه السمين الحلبي.

والراجح في هذه الأقوال الثلاثة – من وجهة نظر الباحث – هو القول الثاني ؛ لأنّ الهمزة في أوله همزة التعويض ، وهمزة التعويض إنما تقع تعويضاً عن حذف لام الكلمة ، وذلك مثل تعويضهم بالهمزة في (ابن) عن حذف الواو من بنو ، ووزنها (اعل) ؛ لأن القياس

---

(1) الدر المصون : 1 / 21 ، وينظر: معاني القرآن : أبو جعفر النحاس (ت 338هـ) ، تحقيق: محمد علي الصابوني ، جامعة أم القرى– مكة المكرمة ، ط1، 1409هـ : 1 / 52 .

(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : أبو البركات الأنباري (ت 577هـ) المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ – 2003م : 1 / 9 ، شرح شافية ابن الحاجب : الرضي الإستراباذي (ت686هـ)، تحقيق: محمد الزفزاف ، محمد محيى الدين عبد الحميد ، محمد نور الحسن، دار الكتب العلمية – بيروت : 2 / 259.

(3) ينظر: معاني القرآن : أبو جعفر النحاس : 1 / 52 ، شرح ألفية ابن مالك : نور الدين الأشْمُوني (ت900هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط1، 1419هـ – 1998م : 4 / 75 .

فيما حُذِفَ منه لامُه أن يُعَوَّض بالهمزة في أوله ، وفيما حذف منه فاؤه أن يعوض بالهاء في آخره[1] .

وأما ما استحسنه السمين الحلبيّ فالجواب عليه من ثلاثة أوجه:

الأول : أنه لو كان الأصل (فِع) بدون الألف لم يجز حذف الألف في مواضع ومنْعُه في مواضع أخرى ؛ وذلك لأن الألف التي في أول (اسم) لا تُحْذف إلا في لفظ (بسم الله) فقط ؛ لاشتهاره وعدم الحاجة إلى ذكرها ، ولا تُحذف في غيره ؛ لعدم اشتهاره ، فلو قلت : (باسم الرحمن) أو (لاسم الله حلاوة في القلوب) مثلًا لم يجز الحذف[2].

الثاني : أن همزة التعويض في (اسم) على مذهب البصريين – الذي وافقه السمين الحلبيّ– لا يجوز حذفها إلا إذا ردّ ما عوضت عنه وهو الواو ؛ ولهذا لم يجمعوا بينهما ، بل أثبتوا أحدهما فقالوا في النسبة إليه : اسميّ ، أو سمويّ[3].

الثالث : أنه لو كان (اسم) الموجود في البسملة أصله (سِم) أو (سُم) لم يكن واجباً تسكين السين فيهما ؛ إذ إن الثقل موجود في الثانية فقط ، وهو الانتقال من الكسر إلى الضمّ ، فأما من الكسر للكسر فغير ثقيل ، وحتى مع استثقال الأولى فالقياس الانتقال للفتح لا للسكون[4] .

المسألة الثانية
معنى صيغة (استفعل)

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : 1 / 10 .

(2) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن : أبو البركات الأنباري، تحقيق : د. طه عبد الحميد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب : 1 / 31 .

(3) ينظر: شرح ألفية ابن مالك : الأشموني : 4 / 75 .

(4) ينظر: اللامات : أبو القاسم الزجاجي (ت 337هـ) ، تحقيق : مازن المبارك ، دار الفكر – دمشق ، ط2 ، 1405هـ – 1985م : (ص43) ، نتائج الفكر في النحو : أبو القاسم السهيلي (ت 581هـ) تحقيق : د . محمد إبراهيم البنا ، ط2 ، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1412هـ – 1992م : (ص126).

قال السمين الحلبي في تفسير قول الله تعالى : ﴿ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ﴾ [سورة المدثر، الآية : 50]: "وقرأ نافعٌ وابنُ عامر بفتح الفاء مِنْ (مُسْتَنْفَرة) على أنه اسمُ مفعولٍ ، أي : نَفَّرها القُنَّاص ، والباقون بالكسرِ بمعنى : نافِرة : يُقال: استنفر ونَفَر بمعنى نحو : عَجِب واستعجب، وسخِر واسْتَسْخر ، قال الشاعر: [من الكامل]

أَمْسِكْ حِمارَكَ إنَّه مُسْتَنْفِرٌ في إثْرِ أَحْمِرَةٍ عَمَدْنَ لغُرَّبِ

وقال الزمخشري: (كأنها تطلُبُ النِّفار مِنْ نفوسِها في جَمْعِها له وحَمْلِها عليه) ، فأبقى السينَ على بابِها من الطَّلَبِ، **وهو معنى حسن**"[1] .

وصيغة (استفعلَ) هي إحدى صيغ مزيد الثلاثي بثلاثة أحرف ، ولها في العربية معانٍ كثيرةٌ فصّلتها كتب التصريف ، ومن هذه المعاني :

1 – معنى الطلب، مثل (استفهمَ) أي: طلبَ الفهم.

2 – معنى (فعلَ)، مثل استيأسَ بمعنى (يَئِسَ)[2].

اختلف المفسّرون في معنى صيغة (استفعل)، كما اختلف القرّاء في قراءتها بين فتح الفاء وكسرها في كلمة (مُسْتَنْفرة) ، وذلك على وجهينِ :

الأول: أنها بمعنى (فعل)، وهو الظاهر من قول ابن جرير الطبري، ومذهب جمهور المفسّرين[3].

الثاني: أنه بمعنى الطلب وهو قول الزمخشري الذي استحسنه السمين الحلبي، وقال به بعض المفسرين[1].

---

(1) الدرّ المصون : 10 / 577 ، وينظر : الكشّاف : 4 / 657 ، وغُرَّب (كسُكَّر): اسم موضع وجبل دون الشام في بلاد بني كلاب ، والبيت لم أعثر على قائله.

(2) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب : 1/ 110 ، همع الهوامع شرح جمع الجوامع : جلال الدين السيوطي ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر : 3 / 306 .

(3) ينظر: مجاز القرآن : أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت 209هـ)، تحقيق: محمد فواد سزگين، ط2 ، مؤسسة الرسالة ، القاهرة ، 1401هـ–1981م : 2 / 276 ، جامع البيان : 24 / 39 ، معاني القرآن وإعرابه : أبو إسحاق الزجاج (ت 311هـ) ، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب – بيروت ، ط1، 1408هـ – 1988م : 5 / 249.

والراجح من هذين القولين – من وجهة نظر الباحث – هو القول الأول ؛ وذلك للدليلين الآتيين:

أولا: السلامة من دعوى المجاز ؛ فإن القول بطلب الحُمر للنفرة بإرادتها دون مُنَفِّر فيه مجاز بالاستعارة[2]، وفي السلامة من دعوى المجاز الصيرورة للحقيقة وهي الأصل ، والخروج من الخلاف في وجود المجاز في القرآن الكريم.

ثانيا: أن القول بدلالة (استفعل) على الطلب فيه تفريق في المعنى بين قراءة الكسر وقراءة الفتح ؛ فإنها لا تدل على الطلب إلا مع قراءة الكسر، ومتى أمكن جعل القراءتين بمعنى واحد فلا يجوز المصير إلى أنهما مختلفتان في المعنى[3].

وقد جاءت صيغة (استفعل) في القرآن الكريم بعدة معان ، منها الطلب ، كما في قوله الله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [سورة البقرة، الآية: 199]؛ فمعنى (استغفر) هنا طلب المغفرة ؛ قال أبو حيان الأندلسي: "استغفر، أي طلب الغفران"[4]، وجاءت بمعنى الفعل المجرّد ، كما في قول الله تعالى: ﴿ فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ ﴾ [سورة يوسف، الآية: 80]؛ حيث إن استيأس هنا بمعنى يئس من : يئس الرجل من كذا ييأس [5].

---

(1) ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل : أبو البركات النسفي (ت 710هـ)، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب– بيروت، ط1، 1419هـ – 1998م : 3 / 568 ، غرائب القرآن ورغائب الفرقان : نظام الدين القمي (ت 850هـ) ، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط1، 1416هـ : 6 / 369 .

(2) ينظر: أسرار البلاغة : عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) ، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني– القاهرة : (ص88).

(3) ينظر: جامع البيان : 24 / 39 .

(4) البحر المحيط : 1 / 305 .

(5) ينظر: جامع البيان : 16 / 204 .

المبحث الثاني: المسائل النحويّة

وفيه مسألتانِ:

المسألة الأولى: جريان الصفة على غير مَنْ هي له[1]

قال السمين الحلبي في تفسير الآية الكريمة : ﴿ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [سورة النساء، الآية: 13]: "الصفة إذا جَرَتْ على غير مَنْ هي له وجب إبرازُ الضمير مطلقاً على مذهب البصريين، أَلْبس أو لم يُلْبِس، وأما الكوفيون فيفصِّلون؛ فيقولون: إذا جرت الصفة على غير مَنْ هي له فإن أَلْبس وجب إبراز الضمير كما هو مذهب البصريين نحو: (زيدٌ عمروٌ ضاربُه هو) إذا كان الضرب واقعاً من زيد على عمرو، وإن لم يُلْبِس لم يَجِبِ الإبرازُ نحو: (زيدٌ هندٌ ضاربُها)، إذا تقرَّر هذا فمذهب الزجاج في الآية إنما يتمشَّى على رأي الكوفيين، **وهو مذهب حسن**"[2].

---

(1) هذه الترجمة للمسألة هي الأنسب – من وجهة نظر الباحث – لسياق حديث السمين الحلبي عنها ، وهي قريبة من ترجمة الأنباري لها في: الإنصاف : 1 / 50 ، وإلا فقد بوب لهذه المسألة أبو البقاء العكبري بـ(إبراز الضمير في اسم الفاعل والصفة المشبهة) في التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي ، ط 1، 1406هـ / 1986م : (ص259) ، وبوب لها ناظر الجيش بـ (استكنان الضمير الرابط وبروزه) ، في : تمهيد القواعد ، تحقيق : أ. د. علي محمد فاخر وآخرين ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة ، ط1 ، 1428هـ : 2 / 964 .

(2) الدر المصون : 3 / 615 .

وقد صوّر السمين الحلبي هذه المسألة بجملة (زيد هند ضاربها)؛ فـ(زيد) مبتدأ أول، و(هند) مبتدأ ثان، و(ضاربها) خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، هذا على مذهب الكوفييين الذي استحسنه السمين الحلبي، وأما على مذهب البصريين فخلاف ذلك ؛ فإن الجملة لا تجوز عندهم حتى يقال (زيد هند ضاربُها هو)؛ ليكون ضاربها مبتدأ ثالث، والضمير (هو) خبره، وجملة المبتدأ الثالث وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

وقد استدل البصريون على مذهبهم بدليلين:

أولًا: أن ترك إبراز الضمير يُفضي إلى اللبس في بعض المواضع، وهذا اللبس لا يزول إلا بإبراز الضمير ثم يطّرد إبراز الضمير في كل الباب ألبس أم لم يلبس[1].

الثاني: أن اسم الفاعل والصفة المشبهة فرع على الفعل في تحمّل الإضمار فيه ؛ إذ إن الأسماء لا أصل لها في تحمل الإضمار فيها ، وإنما يضمر فيما شابه منها الفعل كاسم الفاعل والصفة المشبهة، فلو قيل : إنه يتحمّل الضمير في كل حالة – إذا جرى على من هو له، وإذا جرى على غير من هو له– لأدى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع ، وذلك لا يجوز[2].

أما الكوفيون فاستدلوا بأدلة من السماع والقياس، فأما السماع فمنه:

1- قراءة ابن أبي عبلة: ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَاظِرِينَ إِنَاهُ ﴾ [سورة الأحزاب، الآية: 53] بجر (غير) صفة لـ(طعام)، وهو مضاف لغيره (ناظرين)، ولم يبرز ضميره ؛ فلو كان يجب إبراز الضمير لقيل: غير ناظرين إناه أنتم، كما استدركه الزمخشري على هذه القراءة[3] ؛ لأنه جرى على غير ما هو له ، فمن حق ضمير ما هو له أن يبرز إلى اللفظ ، فيقال : غير ناظرين إناه أنتم ، كقولك : هند زيد ضاربته هي ، ومعنى (إنى الطعام) : إدراكه .

(1) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : (ص260).

(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : 1 / 51 .

(3) ينظر: الكشاف : 3 / 563.

2- قول الشاعر: [من الوافر]

تَرَى أَرْبَاقَهُم مُتَقَلِّدِيهَا إذا صَدِئَ الحَدِيدُ عَلَى الْكُمَاةِ[1]

فإن (متقلديها) عائد على غير (الأرباق) أي القيود، ولم يبرز ضمير ما هو له ؛ فلم يقل : متقلديها هم[2].

وأما القياس فقالوا: إن كلام العرب مبنيٌّ على الاختصار وحذف ما يُفهم دون الذكر، فإذا أمكن حذف الضمير دون وقوع اللبس وجب الرجوع إلى عادتهم من الاختصار والحذف ؛ لأن العدول عن سننهم في الكلام وما جرت عليه عادتهم من غير حاجة إلى ذلك لا يجوز[3].

والراجح – من وجهة نظر الباحث- هو مذهب الكوفيين ؛ وذلك للأدلة الآتية :

1) توافر الأدلة عليه من السماع والقياس ، ولا يجوز العدول عن السماع الثابت لقياس خفي.

2) أن إيقاع حكمٍ في مسألة من مسائل الباب لعلة عدم اللبس لا يلزم منه اطراد هذا الحكم على جميع مسائله ؛ ومن أمثلة ذلك امتناع تقديم المفعول على الفاعل في نحو: (ضرب موسى عيسى)؛ لعدم أمن اللبس ، وجواز تقديمه في غير ذلك من المواضع، كقوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾ [سورة الأنعام، الآية : 137] .

---

(1) البيت للفرزدق كما عزاه: أبو عبيدة في مجاز القرآن : 2 / 84)، والطبري في جامع البيان : 1 / 180 ، ولم أجده في ديوانه .

(2) ينظر: معاني القرآن : الفراء : 2 / 277 ، شرح تسهيل الفوائد : ابن مالك (ت672هـ) ، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع – مصر، ط1 ، 1410هـ – 1990م : 1 / 308 .

(3) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : أبو إسحاق الشاطبي (ت 790هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة ، ط1، 1428هـ-2007م : 1 / 649 .

3) أن القول بجواز الإضمار في اسم الفاعل أو الصفة المشبهة إذا عادا على غير ما هو له لا يساوى بينهما من كل الوجوه كما ذكر البصريون ؛ فجملة (زيد هند ضاربها) لا يضمر فيه الضمير للمشابهة بالفعل من كل وجه ، فلو كان ذلك واقعاً لم يجز إضافة (ضارب) إلى الضمير ، ولوجب إعمال اسم الفاعل عمل الفعل ؛ لمشابهته من كل وجه – كما ذكر البصريون – وهذا غير متحقق هنا قطعاً .

المسألة الثانية

الأحسن في باب الاشتغال

قالَ السمينُ الحلبيّ في تفسير قول الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ ﴾ [سورة الأنبياء، الآية: 29]: "قوله: (فذلك نَجْزِيهِ): يجوزُ في ذلك وجهان أحدُهما: أنَّه مرفوعٌ بالابتداءِ ، **وهذا وجهٌ حسنٌ** ، والثاني: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ يُفَسِّره هذا الظاهرُ ، والمسألةُ من بابِ الاشتغال ، وفي هذا الوجهِ إضمارُ عاملٍ مع الاستغناءِ عنه"[1].

المقصود بـ(باب الاشتغال) أن يتقدم مفعول الفعل المتعدي لمفعول واحد عليه ، ثم يشتغل الفعل عنه بالعمل في ضميره ؛ فيجوز في هذا الاسم المتقدّم – من حيث الأصل – وجهان: الرفع على الابتداء وجعل جملة الفعل خبراً له والرابط الضمير، أو النصب على المفعولية، بتقدير فعل مناسب أو مشابه للفعل المتقدم عليه، مع رجحان الوجه الأول ؛ لسلامته من التقدير ومرجوحية الوجه الثاني ؛ لاحتياجه للتقدير ، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير[2].

---

(1) الدر المصون : 8 / 146 .

(2) ينظر: شرح الكافية الشافية : ابن مالك ، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، مكّة المكرّمة : ط1 : 2 / 614 ، شرح قطر الندى وبلّ الصدى : ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة ، ط11، 1383هـ : (ص192).

هذا هو الأصل والضابط العام للباب إلا أن بعض التراكيب قد تخرج عن هذا الأصل؛ فيجب فيها النصب لا غير، أو يترجح فيها النصب على الرفع ، ومن ذلك :

- أن يقع الاسم المشتغل عنه بعد ما يختص بالفعل كأدوات التحضيض، نحو: (هلّا زيداً أكرمته) ، فيجب النصب فيه .
- أن يكون الفعل طلباً ، نحو: (زيداً اضربه) ؛ فيترجح النصب على الرفع .
- أن يكون الاسم بعد شيء الغالب أن يليه فعل ، ومن أمثلة ذلك همزة الاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿ فَقَالُوا أَبَشَراً مِّنَّا وَاحِداً نَّتَّبِعُهُ إِنَّا إِذاً لَّفِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ ﴾ [سورة القمر، الآية: 24]؛ فيترجح النصب على الرفع[1].

وبناءاً على هذا فإن استحسان السمين الحلبي للرفع – من وجهة نظر الباحث – في غير محله، سواء كان استحساناً عاماً أم مخصوصاً بالآية الكريمة ، فأما الأول فلوجود بعض الحالات التي تعين النصب أو ترجّحه – كما سبقت الإشارة .

وأما الثاني فلأن الفاء في (فذلك) واقعة في جواب الشرط (مَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ) ، والغالب في جواب الشرط أن يكون فعلاً ؛ ولذا وجب اقتران غير الفعل أو ما يقوم مقامه بالفاء ؛ لأنه خالف الأصل[2] ، والله أعلم .

الخاتمة

أولاً – النتائج :

1) يعدّ كتاب (الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون) من بين مجموعة الكتب والمصنفات التي وضعت في إعراب القرآن الكريم ، وبيان القضايا النحوية واللغوية الواردة فيه ؛ لذلك فإنه غنيّ إلى حد كبير بالمناقشات النحوية ، وبالأحكام اللغويّة على الآراء النحويّة والتوجيهات الإعرابيّة للألفاظ القرآنيّة ، وقد تناولنا نماذج قليلة منها في بحثنا هذا .

---

(1) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر ، بيروت : 3 / 142 .

(2) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني : أبو العرفان الصبان (ت 1206هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1 ، 1417هـ– 1997م : 2 / 112 .

2) المراد بالاستحسان عند الأصوليين عدول المجتهد عن مقتضى قياس جليّ إلى مقتضى قياس خفيّ ، أو عن حكم كليّ إلى حكم استثنائيّ ؛ لدليل انقدحَ في عقله رجَّح لديه هذا العدول ، وهو أحد أدلة النحو غير الغالبة ، حيث إن دلالته ضعيفة غير مستحكمة إلا أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرف .

3) المتأمل في كتاب (الدرّ المصون) يستنبط أنّ السمين الحلبيّ يفرّق بينَ مصطلحينِ: الحسن والأحسن من جهة ، ووصف التركيب اللغويّ أو الرأي بهما من جهة أخرى ، وقد يستعمل مصطلح الأولى أو الأقرب للمعنى ؛ للدلالة على أنه الأحسن في التوجيه.

4) قد يستحسن السمين الحلبيّ من الآراء أو الأقوال ما كان مرجوحاً ، فقد ذكر في مسألة حذف الهمزة التي في أول كلمة (اسم) من البسملة أنّه لا حذفَ أصلًا ؛ وأن وزنها (فِع) ؛ وذلك لأن الأصل: (سِمٌ) أو (سُم) بكسر السين أو ضمها ، فلمَّا دخلتِ الباءُ سَكَنَتِ العينُ تخفيفًا ؛ لأنه وقع بعد الكسرة كسرةٌ أو ضمةٌ ، والراجحُ أن الهمزة فيها تعويض عن لام الكلمة المحذوفة ، وهي الواو ؛ لأن (اسم) أصلها (سِمْو) ؛ حيث إنه مشتق من السمو ، وذلك مثل تعويضهم بالهمزة في (ابن) عن حذف الواو من بنو ، ووزنها (اعل) ؛ لأن القياس فيما حُذِفَ منه لامُه أن يُعَوَّض بالهمزة في أوله ، وفيما حذف منه فاؤه أن يُعَوَّض بالهاء في آخره .

5) صيغة (استفعلَ) هي إحدى صيغ مزيد الثلاثي بثلاثة أحرف ، ولها في العربية معانٍ كثيرةٌ فصّلتها كتب التصريف ، ومن هذه المعاني : معنى الطلب، مثل (استغفرَ) أي: طلبَ الغفران ، ومعنى (فعلَ)، مثل استيأسَ بمعنى يئسَ ، وجاءت بهذه المعاني في القرآن الكريم .

6) الصفة إذا جَرَتْ على غير مَنْ هي له وجب إبرازُ الضمير مطلقاً على مذهب البصريين، أَلْبس أو لم يُلْبِس، وأما الكوفيون فيفصِّلون؛ فيقولون: إذا جرت الصفة على غير مَنْ هي له فإن أَلْبس وجب إبراز الضمير كما هو مذهب البصريين نحو: (زيدٌ عمروٌ ضاربُه هو) إذا كان الضرب واقعاً من زيد على عمرو، وإن لم يُلْبِس لم يَجِبِ الإبرازُ نحو: (زيدٌ هندٌ ضاربُها)، والراجح مذهب الكوفيين الذي استحسنه

السمين الحلبيّ ؛ لتوافر الأدلة عليه من السماع والقياس ، ولا يجوز العدول عن السماع الثابت لقياس خفي.

7) أكَّدَ البحث على أنَّ المنهج المعياريّ هو المنهج الأصيل الذي سارت عليه الدراسات اللغوية القديمة، بخلاف المنهج الوصفيّ الذي دعا إلى اتباعه والسير على قواعده كثير من اللغويين المحدثين.

ثانياً – التوصيات :

1) ضرورة دراسة الأصول النحوية التي اعتمد عليها علماء النحو القدماء في تقرير قواعد اللغة العربية ؛ لما لذلك من أهمية في الاقتناع العقليّ بهذه القواعد الجزئيّة بعد تبيين الأصول الكليّة التي قُررت على حسبها .

2) محاولة بيان مناهج العلماء المختلفة في تناول المادة اللغويّة ، أو التراث العربيّ المسموع ؛ بوصفه أهم الأصول التي اعتمدوا عليها في استنباط قواعد العلوم العربيّة من جهة ، ولفهم هذا التراث العربيّ من جهة أخرى .

3) محاولة بيان مناهج العلماء المختلفة في الحكم على ما يستجد من ظواهر لغويّة من خلال القياس على التراث العربيّ المسموع؛ لفتح باب الاجتهاد أمام علماء العربيّة، ولبيان دور المعاجم اللغويّة في تصويب أو تخطئة ما يستجد من الاستعمالات اللغويّة.

References:

- Abin Jnni, AlKhasayisu, dar alshuwuwn althaqafiat aleamat , baghdad , 1990, 2005 .

- 'Ahmd Bin Faris, Maqayis AlLughati, dar alfikr - bayrut, 1979, 6700 .

- AlJwhry AlSihah (Taj AlLughat Wasihah AlEarabia), dar aleilm lilmalayin - bayrut , 1987, 8500 .

- AlSamin AlHlby, AlDr AlMasun Fi Eulum AlKitaab AlMaknuni, dar alqalam - dimashqa, 2001, 1400.

- AlShaykh Muhamad Tantawi, Nash'at AlNahw Watarikh 'Ashhar AlNuhat , Maktabat 'iihya' alturath al'iislami, 2005, 180 .

- AlZmkhshry, AlKashaf Ean Haqayiq AlTanzil Waeuyun Al'Aqawil Fi Wujuh AlTaawili, dar 'iihya' alturath alearabii - bayrut, 2008, 4100 .

- Jalal AlDiyn AlSywty, AlIaqtirah Fi Eilm 'Usul AlNuhu, dar albayruti- dimashq 2006, 340 .

- najam aldiyn altwfy, sharah mukhtasar alrawdata, muasasat alrisalat - bayrut, 1987, 620 .

- Saed Mursi 'Ahmd, Tatawur AlFikr AlTarbawi, Ealam AlKutub - alqahirat , 1986, 230 .

- Tamaam Hasaan, AlLughat Bayn AlMieyariat Walwasfiati, Ealam alkutub - masr, 2000, 240 .

Linguistic approbation in al- Durr al-Masown Book for Samien al- Halabi

Basheer Mahmoud Fattah*

Abstract

The idea of "evaluation of provisions" has become commonplace in linguistic heritage; We can hardly find a book does not judge the use of a language or an opinion evidence by correction or error according to the grammar ,either in the direct semantics such as (correct) or (grammatical mistake), or other roughly transcibes , which differ semantically in the meaning of the" evaluation of provisions". Among these evaluation provisions is the rule of linguistic approbation. This study deals with the linguistic approbation in the interpretation of « al- Durr al-Masown in the science of Inward Out book » by Imam Abu Abbas Shihab al-Din, known as (Alsamien al-Halabi);by introducing two models of linguistic morphological studies approbation ,and two models of grammatical studies .That's of course after identifying the interpretation of " al- Durr al-Masown" and its author, Alsamien al-Halabi ,in addition to identifying the linguistic approbation and its definition according to the fundamentalists.

Key words : characteristics؛ identification؛ Scientific

* **Teacher / Nineveh Education Directorate / Ministry of Education**